ويوافقه محافظ بنك اسرائيل على هذا القول ، الا انه يستطرد قائلا ، ان هذا النمو « لا يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد من ناحية تقليص العجز في ميزان المدفوعات · فالزيادة في الانتاج ، لن تتاتى كما يبدو ، من كون الارتفاع الكبير في الصادرات يفوق الارتفاع في سنة ١٩٧٧ ، وانما نتيجة العوامل التالية : ارتفاع بنسبة ٤٪ في الاستهلاك الفردي ، ارتفاع في الاستهلاك العام المحلي (اي نفقات الحكومة والسلطات المحلية وما شابه) بنسبة ٤٪ ايضا ، ثم تحسن سريع في فرع البناء للمساكن ، وتحسن بطيء جدا في الاستثمارات » (٥) · والخلاف بين التقديرين يعود الى تقييم الانتعاش في فرع البناء ، فبينما تعتبره اوساط بنك اسرائيل امرا ضارا ، لانه يؤثر بصورة سيئة على مجمل الاستثمارات في الفروع الانتاجية ، وخاصة تلك المعدة للتصدير ، فأن وزارة المالية تعتبره علامة حسنة على طريق تجديد النمو الاقتصادي · والجدير بالذكر ان النشاط في هذا الفرع قد تقلص كثيرا في الفترة ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ ، حيث طرأ انخفاض على عدد المساكن ، بلغ من ١١١٤مسكنا في سنة ١٩٧٥ ، الى ٧٧٣ مسكنا في سنة ١٩٧٧ · انما برز الانتعاش في هذا الفرع خلال الشهرين الاولين من هذه السنة ، حيث بوشر ببناء ٢٢٠٠ مسكن ، في ٢١ مدينة في اسرائيل · وعلى اية حال ، فأن ظاهرة الانخفاض في النشاط داخل هذا الفرع ، الذي يعتبر من الفروع الاقتصادية الاساسية في اسرائيل ، هي احد الامور التي كان مخططا لها في عهد الحكومات السابقة ، بما يتلاءم مع سياسة الكبح التي اتبعت آنذاك ·

والسؤال المطروح الآن هو ، هل تتحقق فعلا عودة النمو الاقتصادي في اسرائيل خلال هذه السنة ، بعدما توقف منذ حرب ١٩٧٣ ؟ وهل زالت العوامل التي ادت الى اتباع سياسة التجميد في مختلف الفروع الاقتصادية ، باستثناء الفروع الانتاجية المصدرة ، وفق سياسة الحكومات السابقة ؟· « لقد كان التجميد ، نتيجة سياسة موجهة ، تهدف الى وقف التدهور السريع في ميزان المدفوعات في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، حيث ارتفع العجز من ٣ر٤ مليار الى ٤ مليار دولار · وفي الاقتصاد الاسرائيلي ، هناك ارتباط بين سرعة النمو وبين معدل العجز في ميزان المدفوعات ، لان النمو كان يترافق دائما مع ارتفاع قوي في الطلب المحلي · ومن اجل تقليص هذا العجز ، وجد انه من الضروري كبح الطلبات المحلية اولا · الا انه خلال هذا المجرى ، تم كبح النمو ايضا · وهذا كان ملخص سياسة وزير المالية السابق رابينوفيتش » (٦) · اي ان عملية تجميد النمو كان مخططا لها ، رغم ان الاقتصاد الاسرئيلي كان قادرا على متابعته ، « خاصة وانه لا يملك الموارد البشرية والمادية المطلوبة فقط ، وانما الخبرة والكفاءة التقنية والتجربة العملية ايضا ··· فطاقة العمل ارتفعت بنسبة ١٠٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٧٤ · وازداد احتياط المعدات والآلات الصناعية بنحو ٣٠٪ منذ ذلك الوقت · [الا] ان معدل الزيادة المتوقعة في الانتاج القومي [منذ سنة١٩٧٥ وحتى نهاية هذه السنة] ستبلغ ٥ر٧٪ فقط ، عما وصلت اليه في سنة ١٩٧٤ ، وثمة شك كبير اذا كنا سنحقق ذلك ايضا ، [خاصة] وأن في سنة ١٩٧٧ ازداد الانتاج القومي لدينا بنسبة ٥ر٠٪ فقط · « ولا يعود سبب ذلك الى عدم القدرة على الانتاج ،ولكنه يكمن في عدم الرغبة · فالنمو الاقتصادي توقف لدينا لاننا بتنا نخشاه · وحكمنا على انفسنا بالتقشف لاعتقادنا ان ثمن استمرار النمو يظل دون قيمة الخسارة فيما لو توقف » (٧) ·

ويبدو من خلال طرح شعار « مزيد من النمو » من جانب الحكومة الحالية ، ان هناك عدم اقتناع واضح لديها بالسياسة القديمة ، وان تجديد النمو يجب ان يتحقق ، حتى